المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة استطلاعية–

SME's in Algeria

طالب سومية شاهيناز[1]، جعدي شريفة*[2] ،غزال مريم[3]

[1] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، soumyabouguerri@gmail.com

[2]جامعة ورقلة (الجزائر)، cherifa2010@gmail.com

[3] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، ghezalmeriem77@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/13 تاريخ القبول: 2021/11/22 تاريخ النشر: 2021/12/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التطرق إلى أهم المعوقات التي تحول دون ترقيتها في ظل التحديات الراهنة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على جذب اليد العاملة، لهذا سعت الدولة الجزائرية جاهدة إلى اعتماد استراتيجيات تنموية تدعم هذا الصنف من المؤسسات.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، العراقيل، الجزائر.

Abstract:

This paper aims to identify the reality of small and medium enterprises in Algeria, while addressing the most important obstacles that prevent them from being promoted to the current challenges. SMEs are a real tributary of economic and social development because of their effective contribution to GDP and their ability to attract labor.

The Algerian government has endeavored to adapt development strategies that support this type of institution.

Keywords: SMEs (Small & medium enterprise's); obstacles; Algeria.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها، يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام؛ والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماما متزايدا، بحيث قدمت لها العديد من المساعدات وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل، حيث وجدت هذه المؤسسات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، فالجزائر كغيرها من الدول سعت إلى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي نظرا لأهميته الكبيرة، خصوصا بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. يمكن صياغة إشكالية كما يلي: **ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والصعوبات التي تواجهها؟** للإجابة عن إشكالية الدراسة ومختلف الأسئلة المطروحة انطلقنا من الفرضيتين التاليتين:

- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني؛
- ✓ توجد العديد من الصعوبات والعراقيل المتنوعة التي تشكل تحديا كبيرا أمام ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- ✓ عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓ إبراز أهم الصعوبات التي تواجه الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قمنا بالاعتماد على منهجية الوصف التحليلي لمختلف المفاهيم والإحصائيات المتعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع مراعاة الصعوبات التي تواجهها خلال مراحل تقديم المشروع أو بعده.

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2. أهم التعريفات الخاصة بـــالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية:** عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل. (محمد عبد الحليم عمر، 28-25 ماي 2003).
- **تعريف البنك الدولي:** اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي. (بعيط أمال، 2017).

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من **10** عمال	أقل من **100** ألف دولار أمريكي	أقل من **100** ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من **50** عامل	أقل من **3** ملايين دولار أمريكي	أقل من **3** ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من **300** عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 03، 2018، ص17.

2.2. تعريف حسب المشرع الجزائري:

- **عرفت المادة 05 من القانون رقم: 02/17** المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية،2017)
- **أما المؤسسة المتوسطة فطبقا للمادة 08:**" فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400 مليون الى 4 ملايير دينار جزائري و مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون إلى مليار دينار جزائري".
- **أما المؤسسة الصغيرة فقد عرفتها المادة 09:**" على أنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار في حين".
- **عرفت المادة 10 المؤسسة الصغيرة جدا:** «على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها اقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".
- من خلال ما سبق فان المؤسسات تصنف على أساس عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لكن في حالة اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة.

2.3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتلّ المؤسّسات الصغيرة أهميّة كبيرة في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النّشاط الاقتصادي وذلك من منطلق كافة الخصائص التي تتمتع بها مثل: (مريم, غزال; ناصور , عبد القادر; لطفي, شعباني;، 2018)

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.
- مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل؛
- تفعيل مشاركة المرأة؛
- خلق روح التّكامل والتّنافس بين المشروعات؛
- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

1.3. تطور تعداد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور قانون الترقوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2019)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	**607 297**
2011	**659 309**
2012	**711 832**
2013	**777 818**
2014	**852 052**

2015	**943 569**
2016	**1 022 621**
2017	**1074503**
2018	**1093170**
2019	**1193 339**

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من**607 297** سنة 2010 إلى **1 193 339** في نهاية ديسمبر 2019، وترجع هذه الزيادة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تسعى إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

الشكل1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2019)

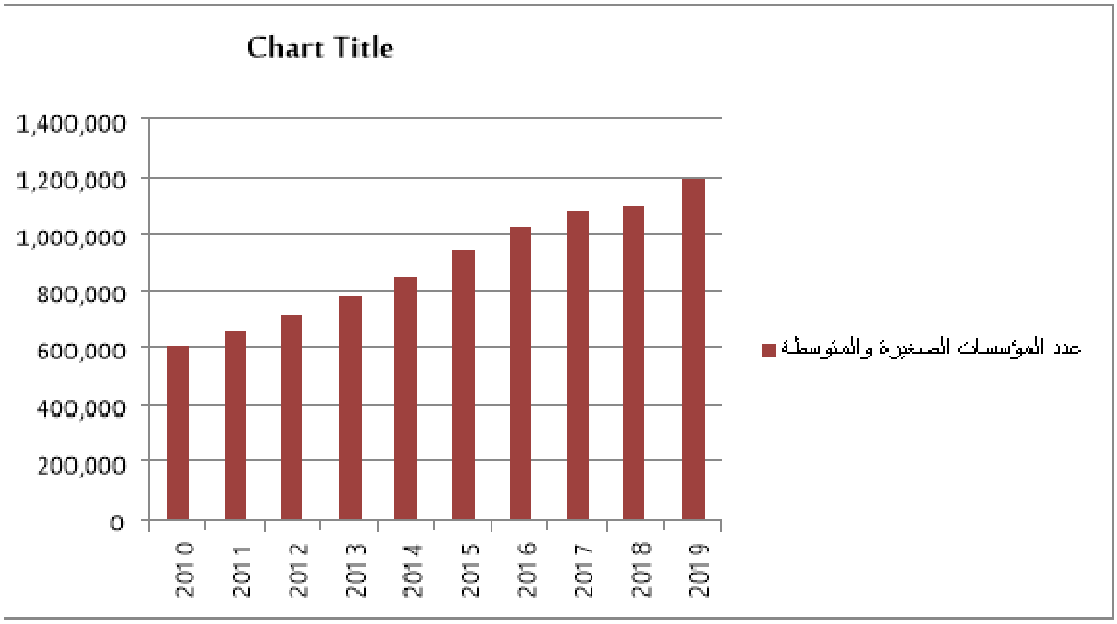

المصدر :من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم 02.

2.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية:

الجدول3: يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر **2019**.

	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد (م ص وم)	%
01	**عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**		
	شخص معنوي	**671 267**	56.28
	شخص طبيعي	**52 1829**	43.73
	مهن حرة	**247 275**	20.72
	نشاطات حرفية	**274 554**	23.01
02	**عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة**		
	شخص معنوي	243	0.02
	المجموع الإجمالي	**1 193 339**	**100.00**

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 36, avril 2020, P : 07.

- إلى غاية **31/12/2019** بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **1 193 339**مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص ب **1 714 925**مؤسسة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها **243** مؤسسة أي 0.02**%** من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الشكل2: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية إلى غاية 2019.

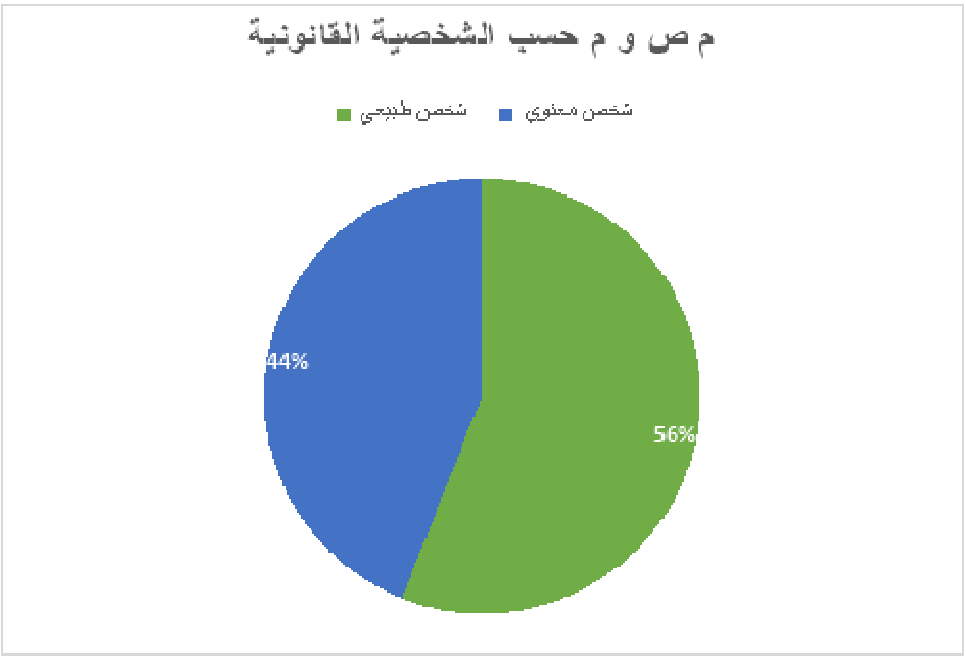

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 35, avril 2020, P : 07.

3.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، وإلى ثلاثة أنواع :مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة .والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2020

نوع المؤسسة ص و م	العدد	النسبة %
مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)	1157539	97
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و 49عامل)	31027	2.6
مؤسسات متوسطة (توظف بين 50 و 249عامل)	4773	0.40
المجموع	1193 339	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, N° 33 avril 2020, P : 08.

الشكل 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

المصدر :من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم04

في نهاية السداسي الثاني لسنة 2019 ، بلغت نسبة المؤسسات المصغرة **97%** من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل أعلاه بحيث تهيمن على النسيج الاقتصادي وبقوة، ثم تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة **2.60%**، وفي الأخير تأتي المؤسسات المتوسطة بنسبة **0.40%**.

4.3. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التوزيع الجغرافي للمؤسسات يخص القطاع الخاص، وهذا لعدم توفر إحصائيات القطاع العام.

الجدول 5: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص

	عدد م ص وم	%
الشمال	830438	69.59
هضاب العليا	262340	21.98
الجنوب	100561	8.43
الإجمالي	1 193 339	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit, p 11.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في الشمال بنسبة **60 %** وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، وتليها منطقة الهضاب العليا تقريبا بنسبة 22%، وأخيرا منطقة الجنوب بنسبة **8.43%** وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى التي تحظى بأهمية لدى المقاولين.

الشكل4: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

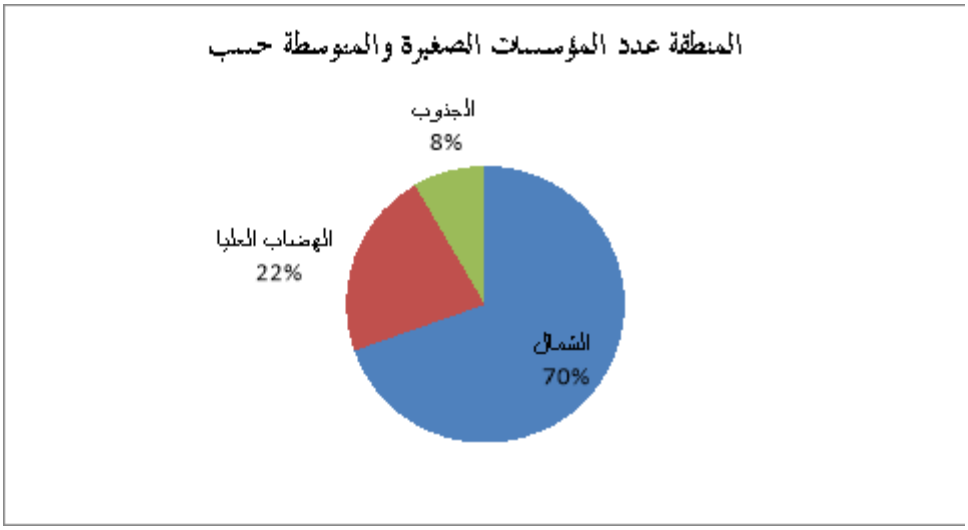

المصدر :من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم05.

5.3. توزيع المؤسسات حسب النشاط:

نركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث أن أغلبها يتركز في قطاع الخدمات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 6: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	%
الزراعة	7481	0.63
الطاقة والمناجم	3066	0.26
البناء والأشغال العمومية	190 170	15.94
الصناعة	103 693	8.69
الخدمات	614 375	51.48
أنشطة حرفية	274 554	23.01
المجوع	628219	100.00

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Op. Cit, p 13**.**

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 53.83%، وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29%.

الشكل 5: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

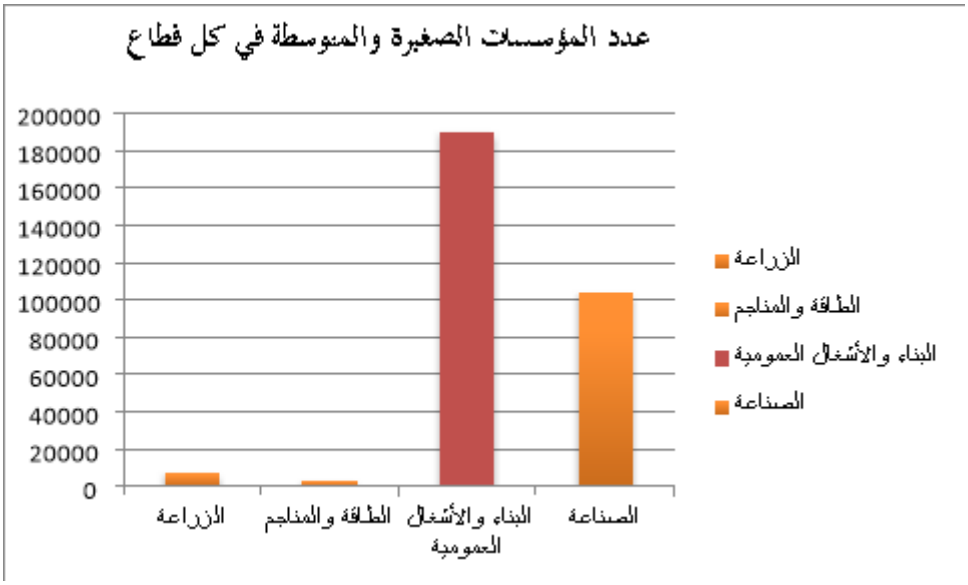

المصدر :من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول رقم06.

4. الصعوبات التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الدولة من أجل دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنذكر معظمها: (غياط, شريف; محمد, بوقموم;، 2008)

- يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق إلي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية.

- سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية. فالآجال المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر ب **05** سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين

06أشهر و **03**سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في السويد فيستغرق بين **02** و **04**أسابيع.

- إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، (عاشور, كتوش; طرشي محمد;، 2006) فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي، إذ تتراوح هذه المدة بين **03** و **05** سنوات .فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالات العقارية.

- من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي نجد **% 21** من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل، فالحصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها: (نصيرة قوريش، 2006)

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم؛

- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع؛

- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة.

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه الصعوبات نذكر: (بركات و سعيدة دوباخ، 2011)

- انخفاض الإمكانات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين؛

- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق**5** .

- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛

- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.

5. الخاتمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي الدول، وهذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فبدأ الاهتمام يتزايد بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة خاصة به سنة**1994** ، كما كان للقانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرين سنة **2001** وسنة **2017** أثر كبير على نمو وتطور هذه المؤسسات في الجزائر.

ولكن بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء منظومة مؤسسية لهذا الغرض، إلا أنه هناك مجوعة من المشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقيل الإدارية والتسويق، ومن أجل التغلب على هذه العراقيل يجب على القائمين على هذا القطاع السعي للاستفادة من بعض التجارب

العالمية الرائدة في هذا المجال، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل دورها أكثر في الاقتصاد الوطني.

من خلال النتائج المتواصل إليها نستطيع القول بأن الفرضية الأولى والتي مفادها " تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني " هي فرضية مرفوضة لأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني هي مساهمة محدودة جدا إذا ما قارناها بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الرائدة .في حين نثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها " توجد العديد من الصعوبات والعراقيل المتنوعة التي تشكل تحديا كبيرا أمام ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ." و في هذا الصدد بعض **التوصيات و المقترحات** التي يمكن تساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- ✓ ترقية مستوى الإنتاج و تعزيز المعرفة التكنولوجيا.
- ✓ تطوير الإدارة و الموارد البشرية.
- ✓ ترقية البحث العلمي و دراسة الأسواق جيدا قبل الدخول في المجهول.
- ✓ وضع استراتيجيات و برامج لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تقديم المساعدات و الخدمات الضرورية ، خصوصا للمشاريع الناشئة.
- ✓ توفير بيئة ملائمة لكي تتكيف مع المتغيرات الحاصلة.

6. قائمة المراجع

بعيط أمال. (2017). برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع و آفاق. تأليف بعيط أمال، *أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير* (صفحة 109). باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

بوسهمين أحمد. (2011). الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والادارية*، 205.

ربيعة بركات، و سعيدة دوباخ. (2011). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. *الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010* (صفحة 13). الجزائر: جامعة بومرداس،.

عاشور, كتوش; طرشي محمد;. (2006). تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* (الصفحات 05-06). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

غياط, شريف; محمد, بوقموم;. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 136.

محمد عبد الحليم عمر. (28-25 ماي 2003). التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. *الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية* (صفحة 03). سطيف: جامعة فرحات عباس.

مريم, غزال; ناصور , عبد القادر; لطفي, شعباني;. (2018). المقاولة النسائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 190.

نصيرة قوريش. (2006). آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* (صفحة 06). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin, November 2017, P : 07.1d'information statistique de la PME, N° **–33 22**